الأمم المتحدة

TD/B/65(2)/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
23 July 2018
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والستون، الجزء الثاني

جنيف، ١-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التنمية الاقتصادية في أفريقيا

الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

يغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويتناول التقرير أيضاً الأثر الذي أحدثه عمل الأونكتاد على تنمية أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات، ومعالجة جوانب الضعف وبناء القدرة على التكيّف، وتحسين القدرة التنافسية، وإثراء التعددية، وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

GE.18-12159(A)

1812159

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الأحداث البارزة الرئيسية في عام ٢٠١٧

ألف- المساهمات في التظاهرات الدولية الرئيسية التي كان لها أثر على وضع السياسات في أفريقيا

١- التظاهرات الدولية التالية، التي أُقيمت في عام ٢٠١٧، سيكون لها أثر على أفريقيا وبرنامج عمل الأونكتاد في أفريقيا:

(أ) وقّعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨. واضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في دعم تصميم الاتفاق وفي بناء توافق في الآراء بشأن منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية؛

(ب) في تشرين الأول/أكتوبر، عقد في جنيف بسويسرا مؤتمر رفيع المستوى بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، وكان ذلك في إطار الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وعقد الأونكتاد، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لقاءً على هامش تلك الدورة عن قانون الاستثمار في عموم أفريقيا وعن الفصل المتعلق بالاستثمار من الاتفاق؛

(ج) في تموز/يوليه ٢٠١٧، عقد الأونكتاد في رواندا، بالتعاون مع حكومة رواندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قمة للشباب في عموم أفريقيا عن تنظيم المشاريع الحرة أطلق عليها Youth Connekt Africa. وأتاحت هذه التظاهرة للشباب الأفريقي الفرصة للتفاعل مع قادة القارة، بمن فيهم رئيس رواندا والأمين العام للأونكتاد والمستشار الخاص لدى الأونكتاد بشأن مبادرة الشباب بإقامة مشاريع وأعمال تجارية صغيرة.

باء- أثر المكتب الإقليمي لأفريقيا

٢- سعى المكتب الإقليمي لأفريقيا، منذ إنشائه في عام ٢٠١٥، إلى تعزيز أثر الأونكتاد وفعالية عملية تحقيق نتائج إنمائية لفائدة إفريقيا، وتلبية احتياجات مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيها بشأن كيفية استخدام التجارة أداةً للتنمية المستدامة. ويواصل المكتب الإقليمي القيام بدور رائد في تقديم المساعدة التقنية التي يتيحها الأونكتاد بناء على الطلب، مع اضطلاع هذه المنظمة بدور حاسم في بناء قدرات البلدان الأفريقية في المجال التجاري. وفيما يلي المجالات الرئيسية التي ينصب عليها التركيز:

(أ) منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية؛

(ب) تيسير التجارة؛

(ج) تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(د) الاستثمار؛

(هـ) تقديم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية[1] وإلى فرادى البلدان الأفريقية.

٣- ويشمل تأثير المكتب الإقليمي على عمل الأونكتاد بشأن التجارة في أفريقيا التعاون الجاري بين الأونكتاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وتقديم الدعم الفني إلى المفوضية وإلى الدول الأعضاء فيها. وفي أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شارك الأونكتاد في أربعة اجتماعات عقدها منتدى المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة في القارية الأفريقية في أديس أبابا وأبوجا. وفضلاً عن ذلك، قدّم الأونكتاد موارد تنظيمية لدعم تصميم الاتفاق والتفاوض بشأنه. ومن المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى كسر الحواجز التي تعترض التجارة بين البلدان الأفريقية وإلى إيجاد فرص جديدة للمجتمعات المحلية الأفريقية لزيادة حجم وقيمة الصادرات من خلال اقتحام أسواق إضافية، ومن ثم تيسير التحول الهيكلي في أفريقيا.

٤- وواصل الأونكتاد العمل مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لصياغة استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة وسياسات في مجالات رئيسية لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة، التي تكتسي أهمية محورية في تعزيز قدرة الصناعة الأفريقية على المنافسة. وقدّم الأونكتاد الدعم للاتحاد الأفريقي في وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيته في مجال تيسير التجارة. أما على الصعيدين الوطني والإقليمي، فقدم برنامج التمكين في مجال تيسير التجارة الدعم لإنشاء وتعزيز اللجان الوطنية لتيسير التجارة في عموم أفريقيا. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم للنُّهج الإقليمية لاستراتيجيات التنويع في استعراضات سياسات الخدمات الإقليمية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واستراتيجية التجارة والتنمية الخمسية لجماعة شرق أفريقيا.

٥- وعمل المكتب الإقليمي على تعزيز القدرات لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وأثناء المنتدى الوزاري الأفريقي المعقود في سياق المؤتمر العالمي للأعمال الحرة الذي جرت فعالياته في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، تبادل وزراء حكومات عدة بلدان أفريقية التجارب بشأن الكيفية التي يمكنهم بها تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدانهم بصورة أفضل. وفي هذه التظاهرة، ألقيت كلمتان من قِبل الأمين العام للأونكتاد وكبير موظفي الشؤون الاقتصادية لدى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثانياً- نتائج وأثر الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

ألف- تحويل الاقتصادات الأفريقية

٦- تقدّم تحليلات بحوث وسياسات الأونكتاد توصيات سياساتية عملية الغرض منها دعم البلدان الأفريقية في تحويل اقتصاداتها من أجل تسريع تنميتها المستدامة وتيسير اندماج هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي.

(١) يدخل في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الحصول على الطاقة

٧- في تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق الأونكتاد *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضي إلى التحوّل* في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وليسوتو. وعُرضت أثناء عمليات الإطلاق هذه النتائج الرئيسية والرسائل المتصلة بالسياسات التي تضمنها هذا التقرير الذي استكشفت إمكانية الحصول على الطاقة في البلدان النامية. ويوجد في أقل البلدان نمواً النسبة الأكبر من السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء، وهذه النسبة في تزايد مستمر منذ عام ١٩٩٠. ولاحظ التقرير أن توسيع الحصول على الطاقة الحديثة الكافية والموثوق بها والمتيسرة التكلفة أمر حاسم لتنمية القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي، وفي تعزيز النمو الشامل للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، شدّد التقرير على الحاجة إلى سياسات بشأن تعزيز شبكات الكهرباء وإدارة وتمويل قطاع الكهرباء في تلك البلدان، واستغلال معادلة الطاقة والتحول، والأبعاد الدولية.

قطاع السياحة لإحداث التحوّل الهيكلي

٨- في تموز/يوليه، أُطلق تقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٧: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحوّل* في العديد من البلدان الأفريقية. وبحث التقرير العراقيل الرئيسية على صعيد السياسات لإطلاق إمكانات قطاع السياحة للمساهمة في إحداث التحوّل الهيكلي وقدّم توصيات سياساتية عن كيفية التغلب على هذه العراقيل. وسلط التقرير الضوء أيضاً على إمكانات القطاع لمعالجة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في أفريقيا وتناول الكيفية التي يتسنى بها لقطاع السياحة، إذا ما أحسن استغلاله، تعزيز النمو الشامل للجميع وذلك بإتاحة الفرص للفئات الضعيفة، بمن فيهم الفقراء والنساء والشباب؛ وتعزيز التنويع الاقتصادي عن طريق أسواق السياحة المتخصصة؛ ودعم السياحة داخل المنطقة؛ وتعزيز السلم والأمن. وأعربت الوفود والمجموعات الإقليمية[٢]، التي حضرت الجزء الرفيع المستوى المتعلق باستغلال إمكانات قطاع السياحة لتحقيق النمو القادر على إحداث التحول في أفريقيا أثناء الدورة السنوية الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في جنيف في أيلول/سبتمبر، عن ترحيبها بالبحث والتحليل الذي تضمنه التقرير.

٩- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأونكتاد سلسلة من حلقات العمل التدريبية في أفريقيا هدفت إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية للجهات ذات المصلحة الأفريقية (واضعو السياسات، والمفاوضون التجاريون والمجتمع المدني وأصحاب المشاريع) من أجل استغلال الفرص الناشئة عن قطاع الخدمات والتجارة في الخدمات.

بناء قدرات المسؤولين التجاريين الأفارقة المنخرطين في مفاوضات تجارة الخدمات

١٠- تكتسي الخدمات أهمية حيوية بالنسبة للاقتصادات الوطنية وتشكل جزءا لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة. ويتوقف تحقيق العديد من هذه الأهداف على وجود هياكل أساسية جيّدة الأداء وخدمات أساسية وإمكانية حصول الجميع عليهما معاً. ويمكن أن تفيد الخدمات الإنتاجية والفعالة في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الخدمات، وهو أمر بالغ الأهمية للتحول الاقتصادي في أفريقيا. واضطلع الأونكتاد بأنشطة في إطار المتابعة لدعم أوغندا ورواندا وليسوتو

(٢) الاتحاد الأوروبي؛ وإثيوبيا؛ والمجموعة الأفريقية؛ ومجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وزيمبابوي؛ وكينيا.

في تنفيذ عمليات استعراض سياساتها في مجال الخدمات. وفي إطار الجهود المستمرة لدعم وبناء قدرات المؤسسات البحثية والتدريبية في أفريقيا في القضايا التجارية، عمل الأونكتاد، في تشرين الأول/أكتوبر، على تعزيز تعاونه مع مركز التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا في جمهورية تنزانيا المتحدة وأجرى دورة تدريبية بشأن الخدمات.

١١- وفي إطار الدعم المستمر المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، شرع الأونكتاد في إعداد استعراض لسياسات الخدمات في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي العملية التي ترمي إلى دعم التكامل الإقليمي وضمان الاتساق في المواقف التفاوضية لدول هذه الجماعة في مختلف المحافل التجارية.

تسخير الاستثمار والاستفادة من التكنولوجيا لإحداث التحوّل الهيكلي والاقتصادي

١٢- يضطلع الأونكتاد بأنشطة عن طريق ركائز عمله الثلاث المتمثلة في البحث وتحليل السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تسخير الاستثمار المحلي والأجنبي باعتبارهما وسيلة تحفّز التحويل الهيكلي لاقتصاداتها.

١٣- وتشكل عمليات استعراض سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد دعما للبلدان الأفريقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعكس عمليات الاستعراض هذه نتائج الدراسات التشخيصية التي يجريها الأونكتاد بشأن الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للاستثمار المخصص لكل بلد، وتحدد مجالات التحسين الممكن. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز الأونكتاد استعراض سياسة الاستثمار في غامبيا، وبدأ التحضير لعمليات استعراض السياسات الاستثمارية في أنغولا وتشاد وكابو فيردي. ونُشر التقرير عن تنفيذ نتائج استعراض سياسة الاستثمار في موريشيوس، وشُرع في إعداد التقرير عن تنفيذ نتائج استعراض سياسات الاستثمار في نيجيريا. وقدّم الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – كينيا، مساعدة تقنية في وضع السياسة الاستثمارية لكينيا.

١٤- وتشكل عمليات استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداةً فعالة في الاستفادة من التكنولوجيا لإحداث التحوّل الاقتصادي في أفريقيا. وتهدف عمليات الاستعراض هذه إلى مساعدة البلدان على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرة التنافسية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع التحوّل الهيكلي. وأطلقت مصر رسمياً استراتيجيتها الوطنية الجديدة للتجارة الإلكترونية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهي الاستراتيجية التي وضعت بالاشتراك بين الأونكتاد ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبناء على طلب من وزارة التجارة والصناعة في رواندا، بدأ الأونكتاد العمل على وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية يتوقع الانتهاء منها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

١٥- وثمة أدوات أخرى، مثل الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء، مفيدة في تعزيز الاستراتيجيات التجارية والإنتاجية المراعية للبيئة. ويسعى الأونكتاد إلى بلوغ أهداف ترمي إلى مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز الاستراتيجيات التجارية والإنتاجية المراعية للبيئة، لا سيما ما كان منها لصالح الاقتصاد الأخضر. وفي إطار تنفيذ هذه المشاريع في إثيوبيا والسنغال ومدغشقر والمغرب بهدف تعزيز الصادرات في قطاع المنتجات الخضراء، عقد الأونكتاد حلقة عمل وطنية لفائدة الجهات ذات المصلحة بشأن الصادرات الخضراء في مدغشقر والسنغال في

تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر على التوالي، ونشر تقريرا الاستعراضين الوطنيين للصادرات الخضراء للقطاع الزراعي في كل من مدغشقر والمغرب في تموز/يوليه.

١٦- وتهدف عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد إلى دعم البلدان في تنمية قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وإحداث التحوّل في اقتصاداتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنجز الأونكتاد استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في رواندا. وشارك ستون من أصحاب المصلحة والخبراء في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، منهم ١٠ نساء، في دورة تدريبية عن الابتكار عقدت أثناء حلقة عمل وطنية بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبدأ الأونكتاد العمل بشأن استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في إثيوبيا، وقام بعدة بعثات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بهدف دعم وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

باء- معالجة نقاط الضعف في الاقتصادات الأفريقية وبناء قدرتها على التكيف

١٧- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على الحد من هشاشة اقتصاداتها بسبب اعتمادها على السلع الأساسية، وعلى البحث عن فرص لزيادة قيمة مضافة إلى أنشطتها الاقتصادية من السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية، وذلك على النحو التالي:

(أ) تقديم توصيات سياساتية استناداً إلى بحوث: ففي آب/أغسطس، نشر الأونكتاد تقريراً عن صادرات الأسماك والتنمية الاقتصادية في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً (أوغندا، بنغلاديش، جزر القمر، كمبوديا، موزامبيق، ميانمار). وحدد التقرير القيود التي تعترض تطوير القطاع وقدّم توصيات سياساتية بشأن أفضل السبل للتغلب عليها؛

(ب) تعزيز الروابط الإنمائية في قطاع الصناعات الاستخراجية في أفريقيا الوسطى: في إطار مشروع تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تدعيم الروابط الإنمائية في قطاع الصناعات الاستخراجية، أنهى الأونكتاد سنتين من تنفيذ هذه المبادرة في تشاد وفي جمهورية الكونغو. وجرى أيضاً إطلاق منابر إلكترونية مزودة بمعلومات عن الفرص الاستثمارية التي حُدّدت من خلال المبادرة؛

(ج) تحسين القيمة المضافة من منتجات مشتقات القطن في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: يعكف الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، على تنفيذ مشروع بشأن هذه القيمة المضافة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وعقد الأونكتاد حلقات عمل لبناء القدرات الوطنية في زمبابوي (أيلول/سبتمبر) وجمهورية تنزانيا المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر) وزامبيا (كانون الأول/ديسمبر) وقدم الدعم لبلدان في تنفيذ خطط عملها الوطنية لتطوير منتجات مشتقات القطن.

١٨- ويساعد الأونكتاد على تقليص درجة تعرض البلدان الأفريقية لآثار الديون وذلك بتزويدها بخدمات استشارية تقنية محددة الهدف بشأن إدارة الديون من خلال برنامج المساعدة التقنية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي. ويقدم هذا البرنامج التابع للأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها على إدارة ديونها بطريقة فعالة ومستدامة، دعماً لجهودها للحد من الفقر وتحقيق التنمية والحكم الرشيد. ويقدم البرنامج الدعم إلى ٢٢

بلداً أفريقيا من أجل تعزيز قدراتها على إدارة ديونها. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدم البرنامج الدعم إلى السودان بشأن وضع إحصاءات الديون الوطنية وعمليات استعراض الحوافظ، وإلى أنغولا وتوغو وزمبابوي بشأن إعداد جداول زمنية للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بالديون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ٢٥ وفداً أفريقيا و٤ منظمات دولية تقيم مكاتب لها في أفريقيا مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر بشأن إدارة الديون ركّز على الديون الخارجية والمحلية وإدارة الديون والمالية العامة.

١٩- ويعكف الأونكتاد على تنفيذ مشروع بشأن الإطار التنظيمي والمؤسساتي المتعلق بإدارة الديون السيادية يهدف إلى تحسين قدرات مقرري السياسات في هذا المجال في خمسة من أقل البلدان نمواً، منها بَلَدان في أفريقيا (توغو وموريتانيا). وأثناء مؤتمر إدارة الديون المذكورة آنفاً، عُقدت اجتماعات مع ممثلين من توغو وموريتانيا لبحث مسألة الأماكن التي يمكن اختيارها لإجراء الجولة الدراسية المقبلة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أجريت جولة دراسية في المغرب، وقُدّمت لمديري شؤون الديون إحاطة عن الإطار المؤسساتي والتنظيمي الذي يحكم مسألة إدارة الديون في ذلك البلد.

٢٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الأونكتاد الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية ناقش فيه، في جملة أمور أخرى، التدفقات المالية غير المشروعة - وهو موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى عدد من البلدان الأفريقية. وركّزت التوصيات السياساتية المنبثقة عن هذه الدورة على دور البلدان المانحة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي مساعدة البلدان النامية على مكافحة الجريمة والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتهرب الضريبي.

٢١- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الأونكتاد، بالشراكة مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، حلقة عمل إقليمية لمدة ١٠ أيام بهدف تعزيز قدرة البلدان على العمل بصورة منهجية على التحقق من صحة بيانات الديون على قواعد بيانات الديون. وبالشراكة مع البنك الدولي، شارك الأونكتاد في بعثات مرفق إدارة الديون إلى أوغندا وبنن وجيبوتي وزامبيا ومدغشقر. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التعاون المستمر مع الشركاء، عمِل نظام إدارة الديون والتحليل المالي مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي على تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية في أفريقيا.

٢٢- ويقدم *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة* نصائح إلى البلدان الأفريقية بشأن كيفية التعامل مع أوجه الضعف التي تفرزها العولمة والنظام المالي الدولي. ويرى هذا التقرير أنه، بتوفر التوليفة المطلوبة من الموارد والسياسات والإصلاحات، يستطيع المجتمع الدولي حشد الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النتائج المستدامة التي تعود بالفائدة على الجميع على الصعيدين العالمي والوطني.

٢٣- ويدعم الأونكتاد الفئات الضعيفة من البلدان الأفريقية، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، لتجاوز أسباب ضعفها وبناء قدرتها على تحمل الصدمات بطرق شتى:

(أ) تعزيز الصادرات السمكية: في تشرين الأول/أكتوبر، عقد الأونكتاد حلقة عمل إقليمية في موزامبيق لفائدة واضعي السياسات والممارسين في مجال صيد الأسماك من أقل

البلدان نمواً في أفريقيا. وتندرج حلقة العمل هذه في إطار مشروع بشأن بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً لتحسين صادراتها السمكية وتنويعها. ونتيجة لحلقة العمل هذه، اكتسب ٨٣ خبيراً في قطاع صيد الأسماك، منهم ٣٥ امرأة، من أوغندا وجزر القمر وجيبوتي وموريشيوس وموزامبيق مهارات، في مجال استيفاء معايير السلامة والاستدامة المطلوبة في مجال الواردات السمكية في أسواق التوريد الكبرى. وعقد الأونكتاد، في إطار عمله الجاري لوضع مؤشرات قابلة للقياس بشأن القدرات الإنتاجية، حلقة عمل وطنية في رواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

(ب) بناء القدرات الإنتاجية: عقد الأونكتاد اجتماعاً لمدة يوم واحد لطرح الأفكار بشأن القدرات الإنتاجية في جنيف بمشاركة ١١ ممثلا من عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة[٣]، ومنظمات إقليمية مثل أمانة الكومنولث، ومؤسسات الأكاديمية[٤]. وكان الاجتماع يهدف إلى تحسين فهم مسألة القدرات الإنتاجية وتشجيع المزيد من التعاون بشأن وضع مؤشرات قابلة للقياس. وكان عمل الأونكتاد في مجال القدرات الإنتاجية أيضاً محل مناقشة في الفريق الرفيع المستوى في إطار الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في جنيف في أيلول/سبتمبر، وكذلك في اجتماع الخبراء بشأن سبل ووسائل تحسين تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٤- ويقدم الأونكتاد الدعم التقني إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً لتسهيل خروجها من فئة أقل البلدان نمواً. وبهذه الصفة، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى حكومة غينيا الاستوائية بشأن التحديات التي تواجهها للخروج من وضع البلد من أقل البلدان نمواً، وهو ما أدى إلى خروج البلد من هذا الوضع في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢٥- ويقدّم الأونكتاد المشورة السياساتية والمساعدة التقنية بشأن قواعد المنشأ والوصول إلى الأسواق بغية تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية. وفي إطار الجهود الجارية لتحسين المهارات في مجال وضع السياسات في أقل البلدان نمواً وفهمها المجالات العملية في القانون الاقتصادي الدولي والسياسة الاقتصادية الدولية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالوصول بلا رسوم ولا تحديد حصص وقواعد المنشأ والتنازلات في مجال الخدمات، عقد الأونكتاد والمعهد الجامعي الأوروبي حلقة دراسية تدريبية تنفيذية، في أيار/مايو، بشأن قواعد المنشأ في التجارة الدولية؛ وحلقة عمل، في تشرين الأول/أكتوبر، لمندوبي أقل البلدان نمواً العاملين في جنيف في إطار التحضير للاجتماع المقبل للجنة المعنية بقواعد المنشأ التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وتناولت الحلقتان تحليل وصياغة قواعد المنشأ استناداً إلى إشعارات البلدان الأعضاء المانحة للأفضليات امتثالا للقرار الوزاري بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً (المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، نيروبي، ٢٠١٥). ورصد الأونكتاد إشعارات مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية بشأن معدلات استخدام الأفضلية للوصول إلى الأسواق بلا رسوم وبلا

(٣) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(٤) معهد بوتسوانا لتحليل السياسات الإنمائية، ومعهد كينيا للبحوث والتحليل في مجال السياسات العامة، وجامعة كانبيرا.

تحديد حصص ومساعدة هذه المجموعة على صياغة المذكرات والبيانات الاستشارية بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية.

جيم- تحسين القدرة على المنافسة في الاقتصادات الأفريقية

٢٦- يقدّم الأونكتاد الدعم إلى البلدان الأفريقية لتحسين قدرتها على المنافسة وذلك بمساعدتها على تعزيز كفاءة أجهزتها الحكومية وتحقيق توزيع أفضل للمهام بين الدولة والأسواق. ويتجسد هذا الدعم من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية جديدة، وإدخال تنقيحات على الأطر القائمة وتحسين تنفيذها، وتنظيم حلقات دراسية لإذكاء الوعي، وعن طريق وضع أطقم أدوات تلائم احتياجات المستخدمين.

٢٧- ويسهِم الأونكتاد في زيادة كفاءة عمل الأسواق والدول في أفريقيا وذلك من خلال أنشطته المتعلقة بقوانين المنافسة ووضع السياسات الخاصة بالمنافسة في القارة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام الأونكتاد بعدة أنشطة متصلة بمشروع عن تعزيز القدرات على إنفاذ سياسة المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا، وعمل على تسهيل تنقيح إعلان المنافسة التجارية وحماية المستهلك في ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، نسّق الأونكتاد جولة دراسية لسلطة المنافسة وحماية المستهلك إلى اللجنة الزامبية للمنافسة وحماية المستهلك في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أطلقت إثيوبيا نظاماً متكاملاً للمعلومات المتعلقة بالأسواق صُمّم لإتاحة معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الأسواق لفائدة المزارعين والمستهلكين.

٢٨- وأطلق الأونكتاد، في الكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر، برنامجاً إقليمياً جديداً بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة وسط أفريقيا بحضور ممثلي بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعقد حلقة عمل إقليمية لمدة أربعة أيام لمناقشة قواعد المنافسة المنقّحة للجماعة الاقتصادية ولإقرار مشروع المبادئ التوجيهية بشأن حماية المستهل في المنطقة. وقبل حلقة العمل الإقليمية هذه، عقد الأونكتاد حلقات عمل تشاورية مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون والكونغو.

٢٨- وفي كانون الأول/ديسمبر، عقد برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز التكامل الإقليمي لبلدان المنطقة المستفيدة حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن إنفاذ قوانين المنافسة لفائدة سلطات المنافسة في تلك البلدان، التي تشمل تونس والجزائر ومصر والمغرب. وشُرع في إجراء دراسة عن قدرة إتيان المرأة أنشطة اقتصادية في بلدان المنطقة. وعقدت حلقات عمل تدريبية إقليمية لإقرار المبادئ التوجيهية بشأن فعالية الوكالات وجمعيات المستهلكين والتزام الأعمال التجارية بحماية المستهلك لفائدة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٨، على التوالي.

٣٠- وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، عُقدت في جنيف حلقة عمل تدريبية مشتركة بين الأونكتاد واللجنة اليابانية للتجارة المنصفة بشأن تقنيات التحقيق في المسائل المتعلقة بالمنافسة لفائدة السلطات الأفريقية المعنية بالمنافسة بحضور ممثلين من بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣١- وفي إطار مشروع حساب للتنمية بشأن السياسات الإنمائية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجنوب الأفريقي، يدعم الأونكتاد التصنيع الإقليمي في المنطقة، بما في ذلك بتحديد السياسات العامة لدعم تنمية سلاسل القيمة الإقليمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقد الأونكتاد الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، ولتشجيع التكامل والتعاون الاقتصاديين، بحثت فيه التحديات التي تواجهها اقتصادات الجنوب الأفريقي والفرص المتاحة لها على درب التنمية.

٣٢- ويقدم الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية إرشادات عملية عن كيفية تسخير التجارة أداةً للتحوّل الاقتصادي وتحسين هذه البلدان سياساتها التجارية بغية تعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية وتيسير اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويقدم الأونكتاد مساعدة تقنية مباشرة إلى البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التدابير غير التعريفية على النحو التالي:

(أ) بناء قدرات المسؤولين التجاريين الأفارقة في مجال التدابير غير التعريفية: التدابير غير التعريفية تضع حواجز أمام التجارة وتعوق قدرات أفريقيا على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التجارة. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تحديد أنواع الحواجز التقنية التي تعترض تجارتها ومعالجتها من أجل استغلال إمكانات التجارة للإسهام في التنمية الاقتصادية؛

(ب) تقديم الدعم المستمر للبلدان الأفريقية بشأن التدابير غير التعريفية، بما في ذلك عن طريق التدريب لبناء مهارات واضعي السياسات الأفارقة في هذا المجال. وبناء على طلب الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث، وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، دعم الأونكتاد جمع البيانات عن التدابير غير التعريفية الشاملة، باعتبار ذلك خطوة نحو تحسين الشفافية بشأن هذه التدابير في ١٢ بلداً أفريقيا تجريبياً. وبعد الانتهاء من حلقات العمل المعقودة بشأن جمع البيانات وإقرارها وطنياً في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وملاوي وموريشيوس، جرى إدراج البيانات عن التدابير غير الجمركية في آلية الجماعات الثلاث بشأن الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها(www.tradebarriers.org) وفي قاعدة بيانات النظام العالمي للتحليلات والمعلومات التجارية (trains.unctad.org)؛

(ج) عقد تظاهرات ذات صلة: عقد الأونكتاد، أثناء الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقودة في كانون الأول/ديسمبر، تظاهرات تناولت مواضيع النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتجارة الأسماك، والإعانات المقدمة إلى قطاع صيد الأسماك، والتدابير غير التعريفية، ساهمت في تزويد البلدان الأفريقية المشاركة في المداولات والمفاوضات الوزارية بالمعلومات التي تحتاجها؛

(د) تيسير التجارة عن طريق برنامج نظام الأونكتاد الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (برنامج أسيكودا): عُقدت في عام ٢٠١٧، في إطار هذا البرنامج، سلسلة من الدورات التدريبية لبناء القدرات بشأن نظام التشغيل الآلي للبيانات الجمركية لفائدة إدارات الجمارك الوطنية والسلطات الوطنية لتحصيل الإيرادات. وكانت هذه الجهود تهدف إلى ضمان استدامة طويلة الأجل للبرنامج وتعزيز قدرة ٢٧ بلداً أفريقياً على زيادة تحصيل الإيرادات وخفض مدة

تخليص البضائع وتكاليفه. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٧، اعتمدت هيئة الإيرادات في رواندا نظام أسيكودا لقياس الأداء؛

(هـ) بناء القدرات من أجل تحسين الخدمات اللوجستية التجارية: يعكف الأونكتاد، بالشراكة مع حساب الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ مشروع يهدف إلى بناء قدرات بلدان نامية على التحول إلى النقل المستدام للبضائع. وشملت أنشطة هذا المشروع عقد حلقتي عمل في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨ لفائدة ممرَّيْ شرق أفريقيا – هيئة تنسيق النقل والعبور في الممر الشمالي ووكالة تيسير النقل العابر في الممر الأوسط. ويدعم الأونكتاد الممرات في تحديد ووضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز وتمويل استراتيجيات النقل المستدام للبضائع باستخدام إطار الأونكتاد للنقل المستدام للبضائع (انظر https://sft-framework.org/). وأطلق الأونكتاد هذا الإطار في تشرين الأول/أكتوبر، في شكل منهجية مرحلية متاحة على الإنترنت؛

(و) بناء قدرات المسؤولين التجاريين الأفارقة على تعميم الأخذ بالسياسات التجارية: عقد الأونكتاد حلقات عمل في أربع بلدان بهدف تعزيز إدماج وتعميم السياسات التجارية في خططها الإنمائية الوطنية. وأجرى الأونكتاد عدة بعثات إلى بنن وبوركينا فاسو ومالي والنيجر في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، صادقت أثناءها اللجان التوجيهية الوطنية للإطار المتكامل المعزز في البلدان الأربعة على المشروع. وقُدم مقترح المشروع إلى أمانة الإطار في مطلع عام ٢٠١٨. وجرى إقرار ودمج الدراسة التشخيصية الوطنية للتكامل التجاري، التي صيغت في إطار هذا المشروع، في وثيقة موحدة قدمت في تشرين الأول/أكتوبر إلى حكومة بنن. وعُقدت في شباط/فبراير ٢٠١٨ حلقة عمل سابقة للإقرار بغية وضع الصيغة النهائية للسياسة التجارية الوطنية في بنن.

٣٣- ويساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً على تعميم إدراج السياسات التجارية في خططها الإنمائية في سياق عدد من المشاريع التي وضعت في إطار هذا السيل المنساب من الأنشطة. وفي سياق مشروع الإطار المتكامل المعزز لتعميم مجموعة الإجراءات المنبثقة عن الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري ولبناء سياسة تصنيعية في غامبيا، أُجريت بعثتان استشاريتان بالاشتراك مع الحكومة وجهات أخرى ذات مصلحة لتحديد استراتيجية تجارية وطنية وسياسة تصنيعية وطنية. وأُقرت الوثيقتان أثناء حلقة عمل وطنية عقدت لهذا الغرض في شباط/فبراير ٢٠١٨.

٣٤- وفي إطار متابعة حلقة العمل التقنية الثنائية الأولى المعقودة في جيبوتي في ٢٠١٦، عقدت حلقة العمل المشتركة الثانية في أيار/مايو ٢٠١٧، حيث عمل مسؤولون جيبوتيون وإثيوبيون على تقييم التقدم المحرز وتحديد سبل المضي قدماً في إعداد مقترح مشروع للعمل والتنسيق المشترك في مجال تيسير العبور والنقل والتجارة. ويعكف الأونكتاد، بالتعاون مع وزارتي التجارة في جيبوتي وإثيوبيا، على وضع مشروع إقليمي للإطار المتكامل المعزز. ووافقت لجنة التوجيه الوطنية للإطار المتكامل المعزز في إثيوبيا على المشروع.

٣٥- ويدعم الأونكتاد البلدان في جهودها الرامية إلى الترويج لمنتجاتها التقليدية عن طريق المؤشرات الجغرافية، ومن ثم زيادة قيمتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأونكتاد الدعم إلى بنن لبناء القدرات في مجال المؤشرات الجغرافية، ودعم النساء المنتِجات الـ ٢٤ اللائي حضرن حلقة عمل لاعتماد مدونة الممارسات بشأن المؤشر الجغرافي كاسافا ("Gari Sohoui") الذي وضعه الأونكتاد، وقمن باستعراض وتنقيح وإقرار الوثيقة، وهو ما يكفل تناولها معارفهن التقليدية.

تطوير المشاريع

٣٦- يساعد برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع (Empretec) المشاريعَ الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا على بناء قدراتها التنافسية من خلال مجموعة من التدخلات المحددة الأهداف، بما في ذلك تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد مساعدة إلى ١٤ مركزاً منشأً في إطار برنامج تطوير المشاريع في أفريقيا وذلك عن طريق الخدمات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات الدراسية استناداً إلى الأدوات والمنابر المثبتة في مجال المناقشات التي يتيحها إطار سياسات تنظيم المشاريع.

٣٧- وعمل الأونكتاد على تعزيز قدرة مراكز برنامج تطوير المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغامبيا والكاميرون عن طريق تنظيم دورات لتدريب المدربين. وتلقى ستة مدربين شهادة أستاذ مدرب دولية. وشرع الأونكتاد في تعاونه مع حكومة كينيا، التي انضمت إلى شبكة برنامج تطوير المشاريع في تموز/يوليه. وعقدت حكومة كينيا في نيروبي، عن طريق معهد كينيا للتدريب في مجال الأعمال التجارية، حلقة عمل تجريبية في تطوير المشاريع، تلتها حلقة عمل دولية لمدة أربعة أيام لتدريب المدربين ضمت ٢٠ مدرباً في مجال تطوير المشاريع من بلدان أفريقية.

٣٨- وساعد الأونكتاد بلدانا في صياغة سياسات في مجال تنظيم المشاريع. وعُقدت ست حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة بشأن السياسات في مجال تنظيم المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا والكاميرون. وأنهت الكاميرون صياغة استراتيجية وطنية بخصوص تنظيم المشاريع؛ وأعلنت غامبيا عن سياسة وخطة عمل وطنية لتشجيع إنشاء المشاريع التجارية؛ وقدّمت جمهورية تنزانيا المتحدة استراتيجية وطنية شمولية بخصوص تنظيم المشاريع. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قدم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المساعدة إلى حكومة إثيوبيا لوضع استراتيجية وطنية بخصوص تنظيم المشاريع.

٣٩- وحضر ستة ممثلين من خمسة مراكز وطنية أفريقية تابعة لبرنامج تطوير المشاريع الاجتماع السنوي الرابع والعشرين المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لمديري برنامج تطوير المشاريع. وأتاح الاجتماع الذي دام يومين للمشاركين فرصة لتبادل خبراتهم ومنتجاتهم، ولإبراز الإنجازات الرئيسية التي شهدها العام الماضي، ولمناقشة المسائل الاستراتيجية والعملية المتصلة ببرنامج تطوير المشاريع.

٤٠- وفي كانون الأول/ديسمبر، نظّم كل من الأونكتاد ومجلس التنمية في رواندا منتدى لمناقشة السياسات العامة لإقامة المشاريع التجارية في أفريقيا. وشارك في المنتدى نحو ١٢٠ مندوباً مثلوا ٢٠ بلداً تبادلوا الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات واستكشفوا سبل تقوية التعاون على الصعيدين الإقليمي والقاري. وحددت الحكومات الأفريقية، برعاية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، السياسات والمبادرات والبرامج الرامية إلى دعم التنمية وتهيئة بيئة مواتية لتنظيم المشاريع.

٤١- وقدّم الأونكتاد الدعم لبلدان أفريقية مختارة لتحديد الفرص في مجال الروابط التجارية التي تربط أصحاب المشاريع المحليين بكبرى الشركات في مجال زراعة الزهور والسياحة المستدامة (في جمهورية تنزانيا المتحدة) وفي مجال الإعمار (في زامبيا). وتلقى أكثر من ٦٠٠ مزارع في جمهورية تنزانيا المتحدة و٢٠٠ صاحب مشروع في زامبيا المساعدة. وفي عام ٢٠١٧، تم تدريب ١٧٥

مزارعاً تنزانياً في إطار برنامج تطوير المشاريع والبرنامج الزراعي باعتبار ذلك منهجية لإقامة المشاريع، وأكمل ٦٠ من صغار المموّنين بنجاح حلقة عمل تدريبية بشأن تنظيم المشاريع في إطار برنامج تطوير المشاريع.

الاستثمار ومشاريع الأعمال

٤٢- يدعم الأونكتاد التنمية في أفريقيا من خلال الاستثمار والمشاريع، بسبل منها تطوير الموارد من أجل تعزيز بيئة الأعمال التجارية. واستفادت بلدان أفريقية من مساعدة الأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع من أجل بناء قدراتها التنافسية وتعزيز جاذبيتها كبلدان مستقبلة للاستثمار الأجنبي وفي إنشاء مشاريع تجارية. وفي أيار/مايو، ساهم الأونكتاد في المناقشات بشأن وثيقة الإرشادات العامة وأعد هذه الوثيقة للمساعدة في التفاوض على فصل متعلق بالاستثمار لإدراجه في اتفاق الثلاثية الأفريقية للتجارة الحرة الذي يجري التفاوض بشأنه بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤٣- وواصل الأونكتاد، بالاعتماد على *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩*، العمل مع المنظمات الدولية الأخرى بشأن تفعيل مبادئ الأونكتاد من أجل الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل العيش والموارد. واستفادت عدة بلدان أفريقية من تدفقات مالية كبيرة في شكل استثمار في الزراعة. وفي تموز/يوليه، نظّم الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الدولي، حلقة عمل لبناء القدرات لصالح القطاع الخاص في جنوب أفريقيا لتبادل الخبرات والآراء بشأن الاستثمارات الزراعية الواسعة النطاق.

٤٤- وفي أيلول/سبتمبر، ساعد الأونكتاد مركز الاستثمار والتجارة الملاوي في وضع دليل بشأن فرز المستثمرين الزراعيين المحتملين من خلال فريق عامل مشترك بين الوكالات يتألف من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

٤٥- ونُشر في آذار/مارس ٢٠١٨ عدد من سلسلة مذكرات ترجمة المعارف إلى أعمال التي يعدها الأونكتاد بالاشتراك مع البنك الدولي، وهي عبارة عن تجميع لوثائق التوجيه المواضيعي العملية استناداً إلى عمل ميداني جرى في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وملاوي وموزامبيق، وموجَّه لاستخدامه من قبل الجهات ذات المصلحة في تنفيذ مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

تنفيذ إصلاحات في مجالي الحوكمة والكفاءة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتيسير الأعمال التجارية

٤٦- يساعد الأونكتاد الاقتصادات الأفريقية على تحسين قدراتها التنافسية وذلك بتزودها بالأدوات الضرورية للشروع في عمليات إصلاح نظم حوكمتها ولتحسين كفاءاتها الاقتصادية. ومن ذلك على سبيل المثال، استفادت عدة بلدان أفريقية من دعم الأونكتاد في مجالي المحاسبة والإبلاغ.

٤٧- وثمة أداة أخرى يقدم بها الأونكتاد الدعم للبلدان تتمثل في برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية لتيسير الأعمال التجارية، الذي يساعد هذه البلدان في تبسيط وأتمتة قواعدها وإجراءاتها المتعلقة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ويساهم نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية المعمول به في ١٧ بلداً أفريقياً في زيادة الشفافية وتحسين القدرات المؤسساتية، ومن ثم في تيسير الأعمال التجارية وجعل البلدان الأفريقية أكثر اجتذاباً للمستثمرين الأجانب.

٤٨- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أوجد الأونكتاد نظام النافذة الواحدة في الكاميرون لتمكين مؤسسات الأعمال ورجال الأعمال من تسجيل أعمالهم عبر الإنترنت. وقدم الأونكتاد الدعم أيضاً لوضع البوابات التجارية التي تقدم معلومات عن الإجراءات التجارية في بنن والسنغال ومالي ونيجيريا. وأُطلقت البوابة التجارية الخاصة بكينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٩- ويعد توفُّر هياكل أساسية متينة للمحاسبة تكون قادرة على جعل الشركات تقدم معلومات عالية الجودة عاملا حاسما في اجتذاب الاستثمار وتخصيص الموارد الشحيحة وزيادة تعميم الخدمات المالية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت، في تموز/يوليه في كينيا، حلقة عمل إقليمية بشأن تعميم الخدمات المالية مع التركيز على أفضل الممارسات على صعيد السياسات والمبادئ التوجيهية بشأن المحاسبة ولوائح التأمينات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وحضر أكثر من ٧٠ مشاركاً من ١١ بلداً أفريقيا حلقة العمل هذه التي سلطت الضوء على المبادرات الرامية إلى دعم مثل هذه المؤسسات، بما فيها تلك المعنية بالعمل مع الفئات الضعيفة، وتحديداً النساء صاحبات الأعمال والمزارعون وأصحاب الأعمال التجارية المعرضة للخطر بسبب عدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية.

٥٠- واضطلعت البلدان الأفريقية بدور أساسي في العروض المقدمة والمناقشات التي جرت في اجتماعات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ٣٠ بلداً أفريقيا في الدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي التي أتاحت الفرصة لمناقشة تجارب البلدان بشأن تنفيذ أداة التطوير المحاسبي، وهو مبادرة لبناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ.

٥١- ويقدم الأونكتاد جوائز لوكالات تشجيع الاستثمار على إنجازاتها في مجال تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، نال كل من لجنة الاستثمار الإثيوبية ومجلس الاستثمار في موريشيوس جوائز الأمم المتحدة على تشجيع الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تقديراً لأعمالهما من أجل حفز الاستثمار الخاص في البلدان النامية، بما أدى إلى زيادة النشاط الاقتصادي والمساهمة في تحقيق تلك الأهداف.

٥٢- وشارك كبار المسؤولين عن تشجيع الاستثمار من عدة بلدان أفريقية في دورات تدريبية نظمها الأونكتاد بشأن تشجيع الاستثمار، بما في ذلك حلقة دراسية إقليمية بشأن إعداد وتعزيز المشاريع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المقبولة لدى المصارف وإقامة شراكات مع وكالات ومؤسسات الاستثمار المتجه إلى الخارج، عُقِدت في جوهانسبرغ في أيار/مايو.

٥٣- وبالتعاون مع مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وضع الأونكتاد المبادئ التوجيهية بشأن وضع سياسات الاستثمار في بلدان دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP/85/037/17 Rev.1). وأقرت لجنة سفراء مجموعة الدول هذه المبادئ في أيار/مايو ٢٠١٧.

٥٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر، شارك ٢٠ بلداً أفريقيا في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن اتفاقات الاستثمار وذلك في سياق الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وعقد الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تظاهرة على هامش المؤتمر بشأن قانون الاستثمار في عموم أفريقيا والفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية.

٥٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اشترك الأونكتاد مع منظمة المؤتمر الإسلامي في تنظيم اجتماع خبراء رفيع المستوى بشأن تيسير الاستثمار في أفريقيا، في الدار البيضاء بالمغرب. ونوقشت أثناء الاجتماع مجموعة مقترحة من المبادئ التوجيهية لواضعي سياسات الاستثمار في بلدان المنظمة الـ ٥٧، منها ٢٧ بلداً أفريقيا.

٥٦- وأجرى الأونكتاد عمليات استعراض اتفاقات استثمار دولية في بوتسوانا (حزيران/يونيه)، والجزائر (تموز/يوليه)، وليبيا (آب/أغسطس)، وبوركينا فاسو (كانون الأول/ديسمبر). وقدّم الأونكتاد أيضاً خدمات استشارية متعمقة أثناء اجتماع لفرقة العمل القارية للاتحاد الأفريقي، عُقد في ليبرفيل في تموز/يوليه.

٥٧- وشارك مسؤولون عن تشجيع الاستثمار من أفريقيا في دورة تدريبية بشأن العناصر الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، عقدتها الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار في اسطنبول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٥٨- وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، نظم الأونكتاد حواراً بشأن أولويات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وقدمت أقل البلدان نمواً في أفريقيا احتياجاتها في مجال بناء القدرات لتعزيز الاستثمار. وبعد الحوار، استضاف الأونكتاد الاجتماع الأول للجنة التقنية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، ونشر مذكرة قضايا تناولت الاتجاهات والقضايا الرئيسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان.

٥٩- وأذِن الأونكتاد بإصدار عدة منشورات عن تشجيع وتيسير الاستثمار، منها عدد من *Investment Promotion Agency Observer*، بعنوان "Investment facilitation: The perfect match for investment promotion"، قدّم أمثلة بشأن أدوات وتقنيات العمل العالمي من أجل تيسير الاستثمار وغيرها من الأدوات السياساتية والسبيل لتطويرها.

٦٠- ووزعت نشرة الأخبار الأسبوعية "*شبكة الترويج الذكي*"، التي تقدم أحدث المعلومات عن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجيات والممارسات في مجال تشجيع الاستثمار والتظاهرات والمنشورات المقبلة التي تهم المهنيين ومقرري السياسات في مجال تشجيع الاستثمار، على ٢ ١٤٩ مشتركاً، منهم ٣٩٩ مشتركاً في أفريقيا.

٦١- وتناولت أبرز منشورة للأونكتاد عن موضوع الاستثمار، *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٧*، بالتحليل أثر الرقمنة على الإنتاج العالمي وانعكاسات ذلك على الاستثمار. ووفقاً لهذا التقرير، ينبغي إيلاء الاعتبار الأول للاستثمار في استراتيجيات التنمية الرقمية، وهو جانب كثيراً ما يتجاهل. وقدّم التقرير تحليلاً شاملاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وتحليلاً دون إقليمياً بشأن الاستثمار، ملاحظاً أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (٥٩ مليار دولار) إلى أفريقيا انخفضت بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق.

٦٢- وعمل الأونكتاد على تعزيز قدرات الدول الأفريقية الأعضاء على جمع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات فروع الشركات الأجنبية، وقدم المساعدة التقنية إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في إطار إعداد تقرير السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عن الاستثمار. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قاد الأونكتاد اجتماع فريق

الخبراء المخصص الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إثيوبيا، وهو الاجتماع الذي عكف على استكشاف الخيارات على صعيد السياسات من أجل تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية من خلال مواءمة سياسات ومعاهدات الاستثمار إقليمياً.

الملكية الفكرية

٦٣- يقدم الأونكتاد الدعم للبلدان في مجالات الملكية الفكرية والابتكار. وفيما يتعلق بدعم بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية في أفريقيا، قدم الأونكتاد مساهمات جوهرية لصياغة مشروع السياسة الوطنية في مجال الملكية الفكرية في جنوب أفريقيا وأعد تحليلاً لهذه السياسة من زاوية حقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الأونكتاد دورة تدريبية في إثيوبيا لمديري الأبحاث تناولت مسائل الابتكار والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في القطاع الزراعي. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة الصناعة في إثيوبيا ومنظمة الصحة العالمية، جلسة مناقشة رفيعة المستوى بشأن إصلاح قانون براءات الاختراع في ذلك البلد لدعم الإنتاج المحلي من المنتجات الصيدلانية المبتكرة.

٦٥- وأعد الأونكتاد ورقة قضايا لمساعدة الدول الشريكة من الجماعات الاقتصادية الثلاث فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية المقرر إنشاؤها لدول هذه الجماعات الثلاث في جهودها الرامية إلى وضع نظام لحقوق الملكية الفكرية وتيسير المناقشات بين المفاوضين.

مبادرة البورصات المستدامة

٦٦- يدعم الأونكتاد مبادرة البورصات المستدامة للتشجيع على تحسين الشفافية فيما يخص المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة والنتائج التي تحققت. وتسعى هذه المبادرة إلى استغلال الإمكانات التي تنطوي عليها البورصات لتحسين ممارسات الشركات في مجال الإبلاغ وتحسين الشفافية فيما بين الشركات المسجّلة في المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل حوكمة الشركات. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الأعضاء في المبادرة إلى ٦٨ بورصة. واستفادت البورصات في بنن وبوتسوانا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي وكينيا ومصر وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا وسوق الأوراق المالية الإقليمية لغرب أفريقيا من حيث الالتزام مع المبادرة بشأن التمويل الأخضر والمساواة بين الجنسين عن طريق حلقات دراسية شبكية ونشر وثائق توجيهية. وفي التظاهرة التي عقدتها مبادرة البورصات المستدامة في عام ٢٠١٧ بعنوان Ring the Bell for Gender Equality، أُقيمت شراكات للتوعية بالمساواة بين الجنسين مع بورصات في جنوب أفريقيا ورواندا وكينيا ونيجيريا وسوق الأوراق المالية الإقليمية لغرب أفريقيا. وتلقت بوتسوانا وجنوب أفريقيا وكينيا والمغرب وسوق الأوراق المالية الإقليمية لغرب أفريقيا الدعم بخصوص التمويل الأخضر، وتلقت كل من هيئة السوق المالية بالمغرب وبورصة جوهانسبورغ مساعدة تقنية أثناء حلقة عمل تقنية عقدتها المبادرة في أيلول/سبتمبر.

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٦٧- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز القدرة التنافسية التجارية عن طريق التجارة الإلكترونية.

٦٨- ويدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية والاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نشر الأونكتاد *مؤشر التجارة الإلكترونية من الشركة إلى المستهلك لعام ٢٠١٧*، بهدف دعم البلدان إجراء تقييم مقارن لمدى استعدادها للانخراط في التجارة الإلكترونية وتحديد جوانب الضعف والقوة النسبية في عمليات التجارة الإلكترونية. وتأتي أفريقيا في مرتبة دون المتوسط العالمي من حيث استعمال الإنترنت، وتوفر مزودي الإنترنت بأمان، وبيانات الحسابات (للدفع)، وموثوقية التسليم بالبريد. على أنه إذا كان استخدام بطاقات الائتمان في أفريقيا يتطور ببطء فقد أصبح نقل الأموال عبر الهاتف النقال وسيلة دفع شعبية.

٦٩- وفي عام ٢٠١٦، أُطلقت مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين، هي مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، لدعم البلدان النامية في جهودها للانخراط في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها. ومنذ إنشاء موقع منصة المعلومات وتبادل المعارف على الإنترنت في نيسان/أبريل ٢٠١٧، يزور الموقع ٢ ٠٠٠ زائر شهرياً في المتوسط، ٥٠ في المائة منهم من البلدان النامية.

٧٠- ويُعد برنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني (unctad.org/cyberlawtracker) التابع للأونكتاد أول برنامج مسح عالمي لقوانين الإنترنت، يتتبع حالة التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في مجالات المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وحماية البيانات والخصوصية، وتشريعات جرائم الفضاء الإلكتروني في الدول الأعضاء في الأونكتاد البالغ عددها ١٩٤ دولة. واعتمد نحو ٥٢ بلداً أفريقيا قوانين متعلقة بالمعاملات الإلكترونية، و٣٣ بلداً قوانين لحماية المستهلكين على الإنترنت، و٥٠ بلداً قوانين بشأن الجريمة السيبرانية، و٤٣ بلداً قوانين بشأن حماية البيانات.

٧١- ويتيح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي منبراً للدول الأعضاء في الأونكتاد وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة المواضيع ذات الصلة بالسياسات العامة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتصدي للتحديات المقترنة بذلك. وعقد الأونكتاد الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بحضور ٢٥٠ مشاركاً تقريباً من أكثر من ٧٠ دولة عضواً، منها ٢٥ دولة من أفريقيا. وأقر فريق الخبراء الحكومي الدولي التوصيات السياساتية التي قدمها الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية للجميع وتقييمات سرعة الاستعداد للتجارة الإلكترونية وبرنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي دورته الثانية التي ناقشت كيفية تعزيز المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية المحلية وعبر الحدود في البلدان النامية.

٧٢- وفي إطار الجهود الجارية لدعم المناطق في تهيئة بيئة قانونية مواتية وضمان أمن المعاملات على شبكة الإنترنت والتفاعلات الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمواطنين والسلطات العامة، استقصى الأونكتاد ممثلين حكوميين في ٣٨ بلداً، بما في ذلك في أفريقيا. وبالتعاون مع البنك الدولي ووزارة التجارة ووزارة العدل وغرفة التجارة واللجنة المعنية بتطوير التجارة الإلكترونية في مدغشقر، عقد الأونكتاد دورة تدريبية بشأن أفضل الممارسات في مجال التجارة الإلكترونية لفائدة مدغشقر في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وكان أكثر من ١٠٠ مشارك مدغشقري من الجهاز القضائي والحكومة والقطاع الخاص حضر هذه الدورة

التي ركزت على أهمية بناء الثقة على الإنترنت وزيادة فهم قضايا التجارة الإلكترونية ذات الصلة فيما بين أصحاب المصلحة.

٧٣- وفي سياق العمل لتيسير تنفيذ مدغشقر تشريع التجارة الإلكترونية الذي اعتمدته في عام ٢٠١٤، عقد الأونكتاد حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة القضاة في ذلك البلد (شباط/فبراير ٢٠١٨).

دال- توظيف التعددية لخدمة الاقتصادات الأفريقية

٧٤- يضطلع الأونكتاد بدور حاسم في دعم البلدان الأفريقية لإحراز تقدم في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

دعم منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية

٧٥- وفي إطار الدعم المتواصل للبلدان الأفريقية في مجال المفاوضات، شارك الأونكتاد في تظاهرة عقدتها *الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا* بشأن منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية وذلك في سياق يوم التصنيع في أفريقيا (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية) في تشرين الثاني/نوفمبر، ووزّع تقارير تحليلية عن خطة لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا اقترحتها *الشراكة*.

٧٦- وشارك الأونكتاد في سلسلة من الاجتماعات بشأن المسائل الجنسانية والتجارية. ففي تشرين الأول/أكتوبر، حضر الأونكتاد حلقة العمل القارية السنوية بشأن التجارة والمسائل الجنسانية عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وركّزت حلقة العمل هذه على أهمية مراعاة المسائل الجنسانية بالنسبة للتجارة والتنمية في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومنطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية. وأتاحت حلقة العمل منبراً لتبادل التجارب بشأن السياسات التجارية التي تأخذ بالاعتبارات الجنسانية وبحثت الخيارات السياساتية بخصوص الكيفية التي يمكن أن تساهم بها عمليات التكامل الإقليمي في دعم الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية دعماً فعالاً، بما في ذلك في سياق منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية.

٧٧- وفي إطار الجهود التي يبذلها الأونكتاد لدعم التكامل الإقليمي، قدم الأونكتاد مساهمات للمرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية بشأن الخيارات الممكنة للمشاركة في المبادلات في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية.

دعم المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

٧٨- يقدم الأونكتاد الدعم للبلدان الأفريقية من أجل تحسين مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وللبلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى هذه المنظمة. وتبقى العديد من البلدان الأفريقية خارج منظمة التجارة العالمية وهي حالياً في مراحل مختلفة من مفاوضات الانضمام. وفي مسعى لتحسين المشاركة في مفاوضات الانضمام، قدم الأونكتاد دعماً استشارياً على صعيد السياسات التجارية والقدرات التفاوضية للجزائر وجزر القمر والسودان.

٧٩- وساعد الأونكتاد كذلك كل من السيشل وكابو فيردي وليبيريا على مواجهة التحديات التي تعترضها في تنفيذ الالتزامات في إطار منظمة التجارة والعالمية وإدخال إصلاحات قانونية.

٨٠- وساعد الأونكتاد بلدانا أفريقية في المفاوضات الجارية في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وفي استعداداتها للدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقودة في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر. وفي المرحلة التحضيرية للمؤتمر، عقد الأونكتاد خلوة لسفراء وخبراء المجموعة الأفريقية في تموز/يوليه وقدم الدعم بشأن مسائل رئيسية يستفاد منها في المفاوضات، بما في ذلك بشأن جولة الدوحة. وأثناء المؤتمر، عقد الأونكتاد تظاهرة بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف وتجارة الأسماك والدعم لقطاع صيد الأسماك والتدابير غير التعريفية أفادت البلدان الأفريقية في مشاركتها في المداولات والمفاوضات التي جرت في المؤتمر.

٨١- وساعد الأونكتاد في النهوض بصناعة المستحضرات الصيدلانية وذلك بتقديم مساهمات جوهرية لمشروع خطة العمل الإقليمية الخاصة بصناعة المستحضرات الصيدلانية (٢٠١٧-٢٠٢٧) لجماعة شرق أفريقيا. وتهدف خطة العمل هذه إلى كفالة انسجام السياسات في مجال تطوير قطاع المستحضرات الصيدلانية وإتاحة الحصول على الأدوية.

٨٢- وفضلاً عن ذلك، أجرى الأونكتاد، بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي، دراسة مشتركة استكشفت الجوانب المؤسساتية للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في غرب أفريقيا.

هاء- تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم

٨٣- يساهم الأونكتاد في تمكين المرأة وفي المساواة بين الجنسين في أفريقيا من خلال إبراز التشعبات الجنسانية لسياسات الاقتصاد الكلي الأفريقية، وتوضيح القيود الاجتماعية والهيكلية والثقافية التي تحدِث أو تديم عدم المساواة بين الجنسين في أفريقيا في قطاعات عززت أو بإمكانها أن تعزز الدينامية من خلال التجارة. ويضطلع الأونكتاد أيضاً بأنشطة إعلامية ترمي إلى إذكاء الوعي بالمسائل المتصلة بالتجارة والمساواة بين الجنسين.

٨٤- وفي سياق عمل الأونكتاد في مجال البحث والتحليل السياساتي لمسائل التجارة والمساواة بين الجنسين، وضع الأونكتاد مجموعة مواد تدريبية إضافية وصمم دورات دراسية خصيصاً للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأنهى خمسون مشاركاً بنجاح دورة دراسية على الإنترنت بشأن التجارة والمسائل الجنسانية قدمها الأونكتاد في أيار/مايو - تموز/يوليه ٢٠١٧. وأعدّ الأونكتاد دورة دراسية إقليمية ثانية لجماعة شرق أفريقيا مصممة لدعم المشاركين في تفسير البيانات الحيوية المتعلقة بمشاركة المرأة وعدم المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول الشريكة لهذه الجماعة. ومنحت دورة دراسية على الإنترنت لأصحاب المصلحة من هذه الجماعة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨.

٨٥- وبالشراكة مع مؤسسة العلامة المسجلة لشرق أفريقيا، أنهى الأونكتاد تقريراً بعنوان East African Community Regional Integration ركّز فيه على الانعكاسات على صعيد التجارة والمساواة بين الجنسين. وبحث التقرير العوامل الميسّرة أو المعيقة لمشاركة المرأة في التجارة في منطقة شرق أفريقيا وقدم توصيات عن كيفية جعل التكامل الإقليمي في إطار جماعة شرق أفريقيا مفيداً للمرأة. ونُشر التقرير في شباط/فبراير ٢٠١٨ وأُطلق رسمياً في نيسان/أبريل.

٨٦- وفي إطار مشروع عن التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي، الذي أطلق في آذار/مارس ٢٠١٦ في

جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي، أنهى الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر المسودة الأولية لتقرير عن المشروع. ويستكشف التقرير كيفية معالجة جوانب التعقيد والغموض التي تتسم بها الحواجز التجارية التي تعترض التجارة غير الرسمية عبر الحدود وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ الخدمات المتصلة بجانب العرض التي تدعم التدفقات التجارية عبر الحدود. وأجرى الأونكتاد بعثات تقصي الحقائق في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لمناقشة حالة تنفيذ المشاريع، ولإجراء مشاورات بشأن التجارة غير الرسمية عبر الحدود والتدابير القائمة لتيسير إضفاء الطابع الرسمي على التجارة صغيرة الحجم.

٨٧- وفي كانون الأول/ديسمبر، شارك الأونكتاد في تظاهرة عقدت في جوهانسبرغ بشأن التحديات المطروحة على صعيد التكامل الإقليمي وتيسير التجارة والمساواة بين الجنسين في أفريقيا. وجرى تحديد فرص تحقيق التكامل والتنمية المراعِيَيْن للاعتبارات الجنسانية، إلى جانب الحواجز التي تعترض الجهود الإقليمية لتيسير التجارة، بما في ذلك دور المعونة من أجل التجارة والتحديات التي تعترض جهود التكامل الإقليمي في أفريقيا لتحقيق المساواة بين الجنسين.

مبادرة الشباب بإقامة المشاريع التجارية

٨٨- يقدم الأونكتاد الدعم التقني بهدف بناء قدرات الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة وتشغيلها. ومبادرة الشباب بإقامة المشاريع التجارية هو أحد المجالات التي يركز عليها الأونكتاد. وبالتعاون مع حكومة رواندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد الأونكتاد، في رواندا في تموز/يوليه، منتدى لعموم أفريقيا بشأن مبادرة الشباب بإقامة المشاريع التجارية عرف باسم Youth Connekt Africa. وأتاح هذا المؤتمر للشباب الأفريقي الفرصة للتفاعل مع قادة القارة ومستشار الأونكتاد الخاص المعني بمبادرة الشباب بإقامة المشاريع التجارية والأعمال التجارية صغيرة الحجم والمسؤول التنفيذي الأول في شركة Alibaba. وعقب التظاهرة، شاركت مجموعة مختارة من الشباب الأفريقي من أصحاب المشاريع في دورة لتطوير المهارات في مجال الاقتصاد الرقمي في معهد Alibaba التجاري في الصين.

المعهد الافتراضي

٨٩- يواصل الأونكتاد العمل على تمكين الباحثين والأكاديميين الأفارقة من تحسين مستوى تعليمهم وتعلمهم وبحوثهم. وإحدى القنوات الرئيسية لذلك هي المعهد الافتراضي. وقد استمر المعهد في إيلاء أهمية خاصة لتعزيز التدريس والبحث في المجالات المتصلة بالتجارة والتنمية في المؤسسات الأكاديمية في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٧، قدم المعهد حلقة دراسية لمدة أسبوع في أدوت الاقتصاد القياسي لتحليل أنواع السلع الأساسية لفائدة جامعة بوروندي في بوجمبورا وقدّم الدعم بشأن تكييف المواد التدريبية للمعهد الافتراضي لتلائم موضوع التجارة في السلع الأساسية. وقدم المعهد أيضاً دورتين دراسيتين على الإنترنت بشأن التجارة والمسائل الجنسانية، والتحوّل الهيكلي وسياسة التصنيع، وهما الدورتان اللتان أثارتا اهتمام العديد من الطلبة والباحثين الأفارقة.

هاء- تقييم الأثر العام

٩٠- تساهم أنشطة الأونكتاد، التي تتقاطع مع جميع الركائز الثلاث المتمثلة في البحث وتحليل السياسات وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية، مساهمة مباشر في تنمية أفريقيا في خمسة

مجالات رئيسية هي: دعم التحول الاقتصادي للاقتصادات الأفريقية، وبناء قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف مع قابلية تأثرها، وتحسين قدرتها التنافسية، وتعزيز قدراتها على الاستفادة من النظام المتعدد الأطراف، وتمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم.

٩١- ويقدم الأونكتاد، على صعيد البحث وتحليل السياسات، توصيات بشأن السياسات الاستراتيجية على أساس عناصر ملموسة إلى البلدان الأفريقية في مجالات العمل الخمسة المذكورة آنفا. وفي عام ٢٠١٧، شملت المنتجات التي أصدرها الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات العديد من التقارير الرئيسية، لا سيما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧* بشأن السياحة، و*تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧* بشأن الحصول على الطاقة، واستعراضات السياسات الوطنية التي أجريت في العديد من البلدان بشأن الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الأخضر والخدمات والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٩٢- وأنشطة الأونكتاد لبناء توافق الآراء مفيدة في إذكاء الوعي بطائفة من المسائل ذات الصلة بالبلدان الأفريقية وهي تساهم في تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء الأفريقية وبينها وبين المناطق الأخرى. ومن التظاهرات البارزة التي عُقدت في عام ٢٠١٧ المؤتمر الرفيع المستوى بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية الذي عقد الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على هامشه لقاءً بشأن قانون الاستثمار في عموم أفريقيا والفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، والمنتدى القاري بشأن مبادرة الشباب بإقامة المشاريع التجارية – Youth Connekt Africa – الذي عقد في رواندا.

٩٣- ويواصل نظام إدارة الديون والتحليل المالي والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وهما مشروعاً الأونكتاد الرائدان في مجال المساعدة التقنية، إحداث الأثر من حيث قدرة المنطقة على حشد الإيرادات الجمركية وتحسين الكفاءة الجمركية وإدارة الديون بصورة مستدامة.

٩٤- وفيما يتعلق بالموارد المالية المرصودة لأفريقيا في عام ٢٠١٧، فإن قيمة مجموع النفقات على المشاريع التي نُفذت وطنياً وإقليمياً وفيما بين الأقاليم دعماً لأفريقيا بلغت ٤٣٩ ٨٨٧ ١٥ دولاراً (أي ٤٠ في المائة من مجموع النفقات)، مقارنة بمبلغ ٥٦٠ ١٥٧ ١٧ دولاراً (أي ٤٤ في المائة من مجموع النفقات) في عام ٢٠١٦، ومبلغ ٣٦٣ ٥٨٣ ١٤ دولاراً (أي ٤٠ في المائة من مجموع النفقات) في عام ٢٠١٥، ومبلغ ٦٥٦ ٤٢٥ ١٠ دولاراً (أي ٢٧،٥ في المائة من مجموع النفقات) في عام ٢٠١٤.